"الإحصاء": صعود أسعار الغذاء ترفع التضخم ١,١% في فبراير

الخبر

وكالة أنباء الشرق الأوسط / موقع اليوم السابع:

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الخميس عن ارتفاع معدل التضخم الشهري خلال فبراير بنحو ١,١% مقارنة بشهر يناير السابق عليه ليسجل ١٧٧,٤ نقطة مقابل ١٧٥,٥ نقطة متأثرا بغلاء الغذاء.

وأوضح الإحصاء – في بيان له – أن معدل التضخم السنوي خلال الشهر الماضي ارتفع ليبلغ ٩,٥% مقارنة بشهر فبراير من عام ٢٠١٥، وأشار إلى أن أسعار الطعام والشراب ارتفعت خلال الشهر الماضي بنسبة ١,٨% مقارنة بالشهر السابق عليه.

وأظهر أن معدل التضخم في الحضر ارتفع في فبراير بنحو ١% مقارنة بشهر يناير السابق عليه ليسجل ١٧٣,٦ نقطة وارتفع على أساس سنوى ليبلغ ٩,١% مقارنة بالشهر المناظر من العام الماضي.

وفي الريف، ارتفع معدل التضخم الشهر الماضي بنحو ١,٢% ليبلغ ١٨٢ نقطة مقارنة بالشهر السابق عليه كما زاد على أساس سنوى ليسجل ١٠% مقارنة بشهر فبراير ٢٠١٥.

من ناحية أخرى، سجل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين لشهر فبراير ٢٠١٦ لإجمالي الجمهورية ١٧٧,٤ بارتفاع قدره ١,١% عن شهر يناير ٢٠١٦، بسبب ارتفاع أسعار الأرز بنسبة ٧,٩%، والدواجن بنسبة ٤,٧%، والخضروات بنسبة ١,٣%، وزيوت الطعام بنسبة ٦,٠%، والسكر بنسبة ٥,٨%، وشرائح استهلاك المياه بنسبة ٥.٢٠%، بالرغم من انخفاض مجموعة الملابس الجاهزة بنسبة ٤,٠%.

وأوضح الجهاز المركزي، فى بيان له، أن إجمالي نسبة معدل التضخم السنوي في فبراير ٢٠١٦ تراجعت إلى ٩,٥% مقارنة بشهر فبراير ٢٠١٥، بينما كان مسجلا ١٠,٧% في شهر يناير ٢٠١٦، وسجل قسم السلع والخدمات المتنوعة ارتفاعا قدره ١,٠% ليساهم بمقدار ٠,٠٢ في معدل التغير الشهري بسبب ارتفاع أسعار رسوم استخراج بعض الأوراق الرسمية بنسبة ٤٢,٩%، وتصوير المستندات بنسبة ١٥,٥%.

وأشار الجهاز إلى أن إجمالي قسم المطاعم والفنادق ارتفع إلى ٠,٩% ليساهم بمقدار (٠,٠٤) في معدل التغير الشهري بسبب ارتفاع أسعار مجموعة الوجبات الجاهزة بنسبة ٠,٩%، فيما سجل قسم الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة ارتفاعا قدره ٠,٤% ليساهم بمقدار (٠,٠١) في معدل التغير الشهري بسبب ارتفاع أسعار مجموعة الأدوات الزجاجية وأدوات المائدة والأدوات المنزلية بنسبة ٧,١%، ومجموعة الأجهزة المنزلية بنسبة ٠,٤%.

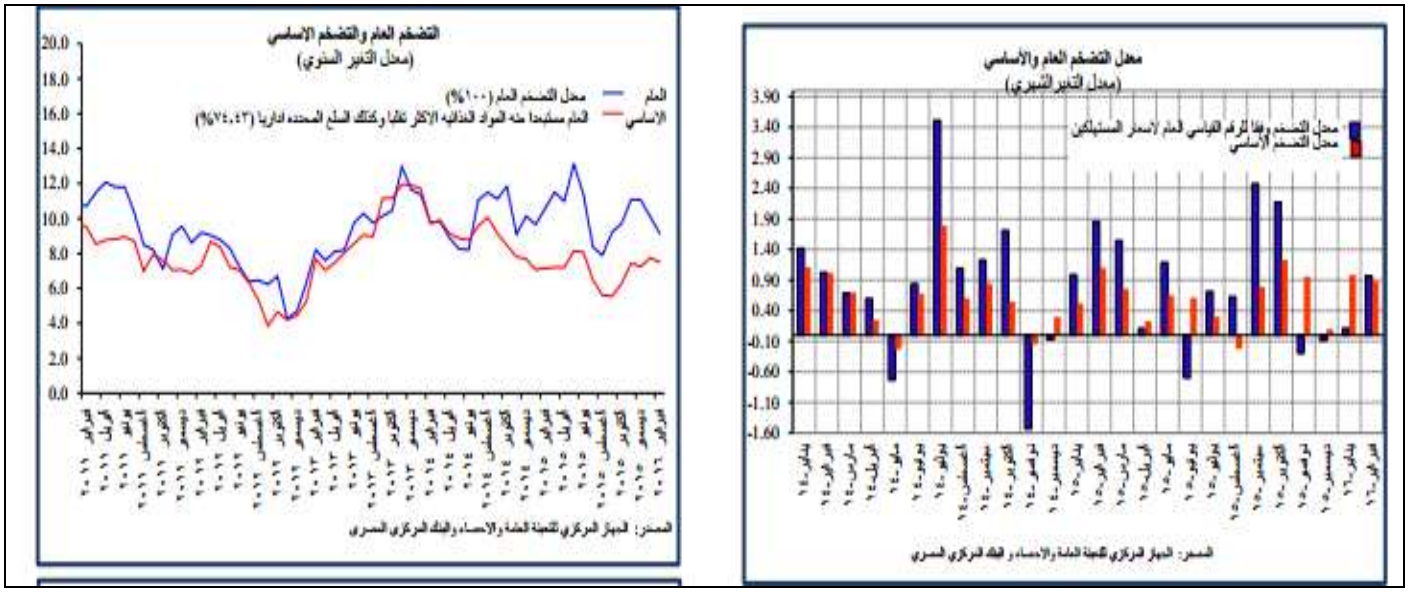

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

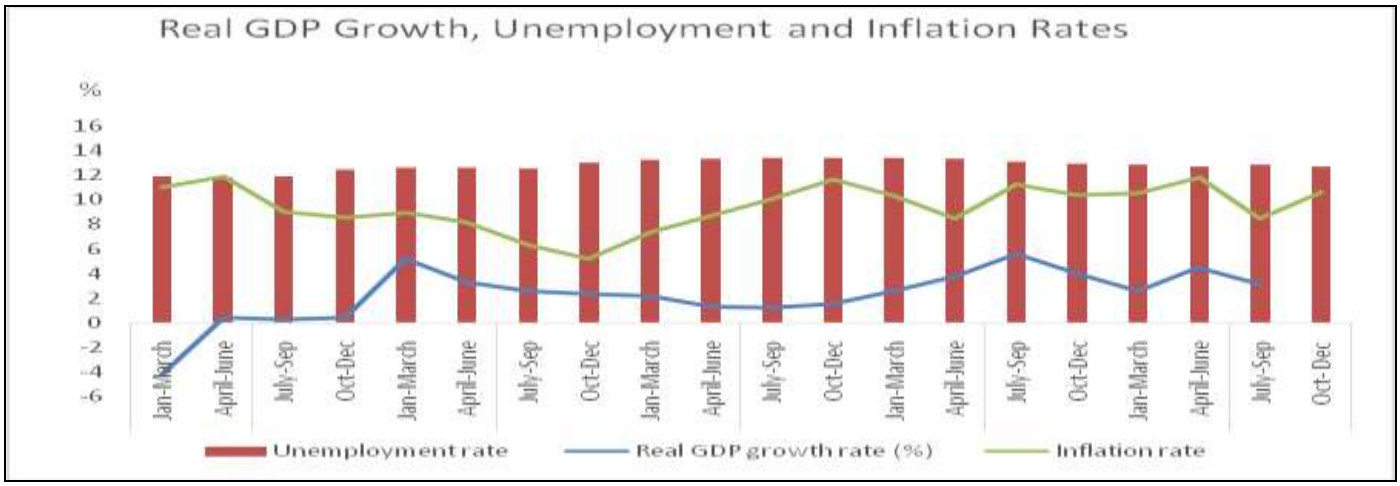

الرأي

* إن الوضع الحالي بالنسبة لمعدلات التضخم لازال يعوق زيادة انعكاس النمو الاقتصادي على معيشة المواطن المصري الذي يشهد تآكل في مستوى الدخل الحقيقي نتيجة النمو المستمر في الأسعار.

* للتضخم أسباب عديدة لعل أهمها ضعف الإنتاج المحلي وعجز الميزان التجاري، لهذا نرى أن الحل الأمثل في محاربة التضخم هو زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى خفض التكلفة الإنتاجية وزيادة المعروض من المنتجات وبالتالي خفض الأسعار بالإضافة إلى ضرورة تحديد أهداف معينة للسياسات المالية والتحويلات الرسمية للبرامج الاجتماعية والمصروفات الرأسمالية فضلا عن إفساح المجال أمام مؤسسات القطاع الخاص لإقامة مشاريع البنية التحتية.

* يتأثر الكثير من بنود الموازنة العامة للدولة بتغيرات التضخم المحلي مما يستلزم إعادة النظر في آليات التعامل معه وتفعيل سياسات استهداف التضخم بصورة أكثر وضوحا مع أهمية قيام الحكومة في إطار ذلك بإعداد دراسة متكاملة عن مدى تأثر بنود الموازنة العامة المختلفة بالتضخم والآليات المطلوبة للتعامل مع ذلك في إطار خطة متكاملة تشمل أيضا مراجعة بنود الإنفاق والدعم.

* إن برنامج الحكومة يجب أن يتضمن خطوة أولى تشمل البدء في إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمواطنين مما سيحسن قدرة الدولة ليس فقط على ضبط مستحقي الدعم ولكن أيضا على رفع جودة الخدمات العامة والجهاز الإداري، وتبدأ هذه الخطوة بربط كافة المعاملات الخاصة بالمواطن ببطاقة الرقم القومي بحيث يكون تسجيله على شبكة بطاقات التموين وبطاقات كروت البنزين والتأمينات الاجتماعية والضرائب والجمارك بذات الرقم القومي، ومن خلال برنامج قاعدة بيانات المواطنين يمكن إلكترونيا ودون الحاجة للتدخل البشري تحديد مستحقي الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية والوصول إلى الأسر الأشد فقرا في المجتمع كما ستجري فور إتمام قاعدة بيانات المواطنين مراجعة ليس فقط للدعم التمويني ولكن لكل دعم آخر يمكن أن يكونوا حاصلين عليه أو مؤهلين أو متقدمين للحصول عليه مع الربط بين المعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي الأخرى.

* منظومة التجارة الداخلية تحتاج إلى اعادة هيكلة شاملة سواء على المستوى الفني أو التنظيمي أو التشريعي بما يشمل إصلاحات في الأفكار والتطبيقات التي تعتمد عليها حيث يجب أن يتم تنظيم الأسواق لإلغاء دور الوسطاء وتشديد آليات الرقابة والعقوبات لمنع حدوث تضخم غير عادي ناتج عن عدم الرقابة على الأسواق وعدم تنظيمها.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.